فصلية علمية ـ محكمة نصف سنوية. *دراسات حديثة في نهج البلاغة*. السنة الخامسة، العدد الأول (المتوالي ٩)
خريف و شتاء ١۴٠٠ش/ ١٤٤٣ق. من صفحة ٧٧ الى ٨٨

Biannual Scientific Journal *Current Studies in Nahj-ul-Balaghah*.
Vol. 5, No. 1, (Issue 9) Autumn & Winter 2021; pp. 77-88

مقالهٔ پژوهشی **Original Research**

شرح المقاربات النظرية للمجتمع المدني ومقارنتها مع تعاليم نهج البلاغة

إبراهيم فتح الهي*

تأريخ الاستلام: ١٤٤٢/٠٢/١٦ **تأريخ القبول: ١٤٤٢/٠٦/٢٥**

أستاذ علم اللاهوت المساعد، جامعة بيام نور، إيران

Explain the Theoretical Approaches of Civil Society and Compare it with the Teachings of Nahj-ul-Balagha

Ebrahim Fathollahi*

Received: 2020/10/04 **Accepted: 2021/02/08**

Assistant Professor of Theology, PayamE Noor University, Iran

10.30473/ANB.2022.55484.1230

الملخص

إن ضمان حقوق الإنسان الفردية والاجتماعية، بما في ذلك حق المواطنة، والحق في تقرير المصير، وحرية التعبير، وحرية الفكر إلخ، هي من القضايا التي يتم التأكيد عليها في وجهات نظر المجتمع المدني. يمكن رؤية معظم هذه الحقوق في منطق نهج البلاغة. في هذا المقال، وباستخدام المنهج المقارن والتحليل المفاهيمي، ومقارنة المناهج النظرية لـ "المجتمع المدني" بتعاليم نهج البلاغة، يسعى المؤلف إلى تقديم إجابة للسؤال التالي: هل يمكن وفقاً لتعاليم نهج البلاغة الحفاظ على مستوى الإيمان وأداء الواجبات الدينية، وتثمين واجبات المجتمع المدني وخلق نوع من الانسجام في التدين ومتطلبات المجتمع المدني؟ ومن وجهة نظر نهج البلاغة، فهل يعتبر الإنسان في المجتمع الديني ملزماً فقط بتنفيذ الأوامر أو أنه ملزم كذلك بمراعاة الحقوق الدينية مثل حق المواطنة، وحرية التعبير، وحرية الفكر، والحق في تقرير المصير و الحق في الرقابة على الحكام، والتي يؤكده عليها المجتمع المدني؟ بناءً على نتائج البحث، يمكن القول إنه بغض النظر عن بعض الأسس النظرية للمجتمع المدني وبالإشارة إلى الإنجازات القانونية والاجتماعية وبعض النماذج العملية للمجتمع المدني، يمكن إقامة علاقة منطقية بين مفهوم المجتمع المدني والمجتمع الديني.

الكلمات الدليلية: المجتمع المدني، نهج البلاغة، القانون، الحكومة، حقوق المواطنة.

Abstract

Ensuring individual and social human rights, including the right to citizenship, the right to self-determination, freedom of expression, freedom of thought, etc., are among the issues that are emphasized in the views of civil society. Most of these rights can be seen in the logic of Nahj- ul-Balagha. In this article, using a comparative method and conceptual analysis, while comparatively examining the theoretical approaches of "civil society" with the teachings of Nahj- ul-Balagha, he seeks to find an answer to the question of whether according to the teachings of Nahj al-Balaghah Faith and practice of religious duties, also appreciated the duties of civil society and created a kind of harmony in religiosity and the equipment of civil society? Also, from the point of view of Nahj al-Balaghah, is man in a religious society only obliged to carry out religious orders or rights such as the right of citizenship, freedom of speech, freedom of thought, the right to self-determination and the right to control rulers, which are emphasized in civil society? on the research findings, it can be said that, a logical relationship can be established between the concept of civil society and religious society.

Keywords: Civil society, Nahj- ul-Balagha, Government, Low, Civil Rights.

*** Email:** fathollahi_ebrahim@yahoo.com

مدخل

يتطلب إنشاء علاقة مفاهيمية بين المقاربات النظرية للمجتمع المدني وتعاليم نهج البلاغة أن توجد علامات قبول لهذه المقاربات في منطق نهج البلاغة. وهذا يتطلب مقارنة المقاربات النظرية للمجتمع المدني بمنطق نهج البلاغة. بمعنى آخر، لا بد من الإجابة على هذا السؤال: هل يمكن الحديث عن مقولة تسمى "المجتمع المدني" في الفكر الإسلامي وإقامة علاقة بين مبادئ المجتمع المدني وتعاليم نهج البلاغة؟ يرى البعض الديمقراطية كمفهوم غربي وغير متوافق مع الإسلام، لكنهم يرون أيضاً تناقضاً جوهرياً بين أسس المجتمع المدني والقيم الدينية والإسلامية، ويعتقدون أن المجتمع المدني هو نتاج الأساس الفكري الغربي لما بعد عصر النهضة، وأن الانفصال البشري عن الدين والكنيسة هي ظاهرة جديدة، وتقوم أسس هذه النظرة على مقاربات مثل (التمحور العلم، والتمحور حول الإنسان، والفردية، والعقلانية، والعلمانية، والمساواة، والرأسمالية الحرة، والليبرالية). (تاجبخش، ١٣٩٤: ١٣٥) لذلك لا يمكن أن تتوافق هذه المبادئ مع تعاليم نهج البلاغة الذي يقوم على الفكر التوحيدى والديني. والاكتفاء بذكر عناصر قليلة مثل "الشورى" و "البيعة" في الفكر الإسلامي لا يمكن أن يقودنا إلى تجريد مفهوم المجتمع المدني من هذه العناصر. لكن البعض الآخر يجادل بأنه إذا أزلنا بعض عناصر المجتمع المدني، مثل فصل الدين عن السياسة والقانون عن الألوهية، أو قدمنا تفسيراً جديداً للدين، فيمكننا التقريب بين الفكر الديني ومفهوم وأدوات المجتمع المدني. ونتيجة لذلك، يمكن تطبيق إنجازات المجتمع المدني من حيث النماذج العملية والعمليات والآليات لضمان الحقوق السياسية والاجتماعية وحقوق المواطنة وسيادتها على مصيرها الاجتماعي وإقامة علاقة بين هذه النماذج والعمليات مع تعاليم نهج البلاغة. بمعنى آخر، إذا كانت التعريفات الحالية لمفهوم المجتمع المدني تؤكد على حقوق المواطنة بالمعنى العام، فيمكن رؤية تعريفات هذه الحقوق في منطق نهج البلاغة. لأن "نهج البلاغة كنص ديني يحتوي على رسائل يمكن أن تكون فعالة في تحقيق أوضاع المجتمع على أساس مبادئ الحياة المدنية". وبعض عبارات نهج البلاغة تحتوي على موضوعات تؤكد على مكانة الحق الفردي في الحياة الجماعية. "لذلك يمكن استخدام نهج البلاغة كمصدر موثوق في مجال الحقوق العامة وحقوق المواطنة". (محقق داماد، ١٣٨٩: ١٢٤) قام بعض المفكرين المسلمين في القرن الماضي بإعادة بناء مفهوم المجتمع المدني بناءً على مفاهيمهم الخاصة وقيمهم الإسلامية (بما في ذلك: الشورى، الأمر بالمعروف تجاه الحكام ورجال السلطة، التعاون على البر والتقوى، نصيحة أئمة المسلمين، فضيلة الوعي، التنديد بالاستبداد في الرأي وغيرها) . ويعتقدون أن هذه القيم والمفاهيم في عالم اليوم وعلى الرغم من الحكومة الحديثة (الواسعة) غير قابلة للتحقيق إلا من خلال تشكيل المجتمع المدني (أحزاب حرة، إعلام مستقل ومؤسسات أهلية قوية)، والمجتمع المدني هو أفضل شكل أو النموذج الأكثر منطقية للمجتمعات في عصر غياب الإمام المعصوم. (بيات، ١٣٨٦: ٢٤٥) حاول البعض تطبيق مفهوم جديد للمجتمع المدني على الفكر السياسي الديني وخلق تقارب بين هذين المجالين المفاهيميين وفقاً لقواعد الشريعة الضرورية، بل وزعموا أن المجتمع المدني متجذر في مدينة النبي وقالوا: "المجتمع المدني الذي نسعى لتأسيسه وتطويره يختلف بشكل أساسي وجوهري عن المجتمع المدني الذي نشأ في الفكر الفلسفي اليوناني والتجربة السياسية الرومانية، ووجد هويته واتجاهه الخاص في العالم الحديث عبر العصور الوسطى.... مجتمعنا المدني متجذر تاريخياً ونظرياً في مدينة النبي". (انظر: خاتمي، ١٩٩٧) وبحسب المؤلف، فإن التحليل التفصيلي للقضية يتطلب دراسة مقارنة للمقاربات النظرية لـ "المجتمع المدني" مع تعاليم نهج البلاغة.

المقدمة

مفهوم "المجتمع المدني"

"المجتمع المدني" مجتمع تحكم فيه إرادة الشعب مجتمعه ضمن إطار القوانين والأنظمة، ويتمتع أفراده بالحريات السياسية والاجتماعية. في المجتمع المدني، يتم تشكيل الحكومة على أساس التصويت الشعبي، ويتمتع الأفراد

بالتنظيم والمنظمات المختلفة. على عكس "المجتمع الطبيعي" الذي لا يكون مواطنوه منظمين ولا تلعب إرادتهم دوراً في تشكيل الحكومة. اعتبر البعض التحول من "المجتمع الطبيعي" إلى "المجتمع المدني" أهم تغيير في مسيرة المجتمع البشري. (وثوقي، ١٣٧٨: ١٨٣) الغرض من المجتمع المدني هو الحد من سلطة الحكومة ومراقبة تنفيذ القوانين ومحاربة الفساد في المجتمع. يرى يورغن هابر موس أن هدف المجتمع المدني هو حماية حقوق المواطنين أمام الحكومة، وضمان سيادة الشعب وحقه في تقرير مصيره. (هابرماس، ١٣٩٤: ٢١) في الواقع، المجتمع المدني هو "مجال العلاقات الاجتماعية المستقل عن التدخل الحكومي المباشر ويتألف من المؤسسات العامة والجماعية. "المجتمع المدني ساحة للسلطة الاجتماعية، بينما الدولة ساحة للسلطة السياسية والسلطوية". (بشيريه، ١٩٩٩: ١٢١) واجب المجتمع المدني هو الدفاع عن مصالح مختلف الطبقات والأفراد والمنظمات التي تحاول الحصول على حقوقها. وعليه، فإن التربية المدنية لحماية حقوق الإنسان على مستوى المجتمع هي إحدى مهام المجتمع المدني. في الوقت نفسه، يؤكد المجتمع المدني على أخلاقيات المسؤولية بين أفراد المجتمع. أي أن المجتمع المدني يسعى إلى الحضارة والأخلاق المدنية. وبشكل أساسي، لا يمكن تشكيل المجتمع المدني بدون الأخلاق المدنية. (جهانبگلو، ٢٠١٣: ٢) إن وجهة النظر المسماة "المجتمع المدني"، مثل العديد من المقولات الاجتماعية، لها مؤيدون من بين مفكري العلوم الاجتماعية، كما أن لها منتقدين وكانت موضوع الكثير من النقاش في العقود الأخيرة. على سبيل المثال، أفراد مثل روبرت بوتنام يؤيدون بقوة فكرة المجتمع المدني، بحجة أن المجتمع المدني هو مقولة ضرورية لإنشاء الديمقراطية وتعزيزها وتعزيز الحكم الديمقراطي. (انظر: باتنام، ٢٠١٣) من ناحية أخرى، يعتقد أشخاص مثل صموئيل هنتنغتون أن المجتمعات ذات المؤسسات السياسية الدقيقة والتعبئة العامة العالية معرضة دائماً لخطر العنف والفوضى. لذلك، يوصي بعدم تقوية المجتمع المدني، خاصة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط، لأنه يضر بتعزيز سلطة الحكومات. (انظر: هنتنغتون، ١٩٩٦) لوحظ أنه لا توجد وجهة نظر واحدة حول كفاءة "المجتمع المدني" في المجتمعات البشرية. بالإضافة إلى ذلك، تختلف العملية التطورية للمجتمعات من حيث وجود سياق مناسب لتطبيق تعاليم المجتمع المدني. لذلك فإن تطبيق تعاليم ونماذج المجتمع المدني بين المجتمعات يتطلب سياقات مناسبة ويعتمد على الظروف الزمنية والمكانية. لأن التغييرات الاجتماعية تتطلب السياق المناسب وتحقيق الشروط الأساسية من حيث مستويات المعيشة والثقافة والعلوم. وبالتالي، فإن الحديث عن "المجتمع المدني" لن يكون فعالاً للغاية في المجتمعات الأقل تطوراً اقتصادياً والتي لديها مستوى منخفض من البصيرة العلمية والمعرفة السياسية والمستوى الثقافي والوعي الاجتماعي. من ناحية أخرى، فإن فعالية هذه التعاليم في مجتمع متقدم لا يمكن أن تكون سبباً لانتشارها في جميع المجتمعات. هذا الحكم المسبق بأن المجتمعات البشرية تتبع نفس المسار التاريخي والاجتماعي، وأنه يمكن أخذ مفاهيم وأنظمة فكرية فردية واحدة بعين الاعتبار للتعرف على هذه المجتمعات وتطويرها، هي معضلة تعرف اليوم باسم "التوجه الأوروبي" في العلوم الاجتماعية. (حنايي كاشاني، ١٣٧٨: ٢٢) يمكن الاستنتاج أن وجهة النظر المسماة "المجتمع المدني" لها أصول ومبادئ خاصة وأن تكوينها في المجتمع يتطلب الحصول على الشروط وتوفير السياقات المناسبة.

النهج الرئيسي ومنطق البحث

يعتمد النهج الرئيسي ومنطق البحث في هذه المقالة على دراسات متعددة التخصصات[1]. الدراسة متعددة التخصصات هي تحليل قضية واحدة في ضوء التخصصات والمعارف المختلفة. من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن تحقيق دراسة صحيحة متعددة التخصصات يعتمد على التماسك والتناسق بين التخصصات المعنية. (درزي، ٢٠١٦: ٣٥) كما يجب أن تكون هناك موضوعات وقضايا مشتركة بين العلمين

1. Interdiciplinary Studies

بحيث يمكن استخدام منهج بحث أحدهما في الآخر ودراسة الاختلافات والتشابهات.

المنهج الذي سيتم استخدامه في هذه المقالة هو منهج "البحث المقارن". معظم الأبحاث المقارنة هي أبحاث وصفية. يعتبر أسلوب البحث المقارن أحد المصادر المعرفية المستخدمة لدراسة التنوع، أي نمط التشابه والاختلاف. (راگين، ١٩٩٤: ١٠٦) المنهج المقارن هو واحد من أكثر الأساليب المستخدمة على نطاق واسع في مختلف مجالات المعرفة ويبعث على "تخصيب الأفكار" (مارش وستوكر، ١٣٧٨: ٣٠٢)، "تعزيز المعرفة، باستخدام خبرات الآخرين للوقاية من التعميمات في غير محلها" (هرسيج، ٢٠٠١: ٨-٩)، وإنشاء أسئلة جديدة. يتم إجراء البحث المقارن لمقارنة موضوعين أو أكثر، لاكتشاف القواسم المشتركة والاختلافات بينهما، وتحقيق الغرض من البحث. "هناك حالات قابلة للمقارنة ليست متشابهة أو مختلفة في جميع الجوانب والميزات، لأنها في الحالة الأولى لم تعد عبارة عن شيئين، وفي الحالة الثانية، المقارنة بينهما لا معنى لها" (Sartorı, 1991: 246) في الدراسات المقارنة، لا يتمثل الهدف في المقارنة فقط، ولكن في اكتشاف أوجه التشابه والاختلاف، ويجب الوصول إلى معيار التشابه أو الاختلاف وحل المشكلات وفقاً لذلك. (فرامرز قراملكي، ٢٠٠٦: ٢٥١) الغرض من البحث المقارن هو اكتساب المعرفة والوعي (Freeden, 2013)، والتصنيف القائم على دراسة الاختلافات والوعي بالتنوع (هرسيج، ٢٠٠١: ١٢-١٣)، والتنظير والتعميم (Collier, 1993) والعثور على التشابه والتقريب.

في هذه الدراسة سوف نتطرق للمقاربات النظرية للمجتمع المدني في مقولات القانون والحكومة والحقوق المدنية والحرية السياسية، ثم سنقارن الاختلافات والتشابهات مع تعاليم نهج البلاغة.

شرح وتحليل المقاربات النظرية لـ "المجتمع المدني" ومقارنتها بتعاليم نهج البلاغة.

بمقارنة الأسس النظرية للمجتمع المدني بتعاليم نهج البلاغة، نقارن بين نظريات القانون والحكومة والحقوق المدنية والحرية السياسية.

مقولة القانون

حدود ممارسة الحقوق الطبيعية بالنسبة لكل فرد هي نفس حدود التمتع بالحقوق نفسها لأفراد المجتمع الآخرين. والقانون وحده هو الذي يحدد هذه الحدود (دوپاكيه، ١٣٣٢: ٣٤٢) ولا يوجد خلاف في الرأي حول ضرورة وجود القانون للمجتمع. تدور الخلافات في الرأي حول منشأ القانون. في النهج الديني، الله هو صاحب الكون كله، وله سيادة مطلقة وهو المشرع الأول. وقد قدم قوانينه للإنسان في إطار الشريعة عن طريق الأنبياء. لكن النهج الإنساني والأيديولوجية الليبرالية يعتبران أن التشريع من حق الإنسان. ومن المعتقد أن تحقيق الديمقراطية ممكن من خلال اتخاذ الإنسان للقرارات حول جميع قواعد وسياسات وقوانين المجتمع، ولا توجد سياسة أو قانون أعلى من إرادة الشعب. لذلك، فإن أي قانون صالح وساري المفعول ما دام مدعوماً بالإرادة العامة. من منظور ديمقراطي، أولاً: القوانين والأنظمة والسياسات هي شؤون إنسانية وليست فوق إرادة البشر. ثانياً: للإنسان سلطة تقرير المجتمع ومصيره. ثالثاً: يمكن تغيير جميع القوانين والأنظمة والسياسات وهي سارية المفعول طالما أراد الجمهور ذلك. للحصول على تحليل مفصل للقضية، من الضروري الإشارة إلى أن هناك فرقاً بين "الحكم الشرعي" و "القانون العرفي". مشرع الحكم الشرعي هو الله أو الرسول، ولا يحق لإنسان أن يشرع، أي أن يكون له سلطة صياغة الحكم الشرعي والتعاليم الدينية. لكن القانون العرفي أداة للنظام الاجتماعي ولا يمكن أن يتحقق ما لم يتم قبوله من قبل أعضاء ذلك المجتمع – أو غالبية الناس عملياً. وصلاحية هذا القانون تتوقف على موافقة الناس. هذه "المصداقية" تختلف عن "الشرعية". قد يتفق القانون أو لا يتفق مع القواعد الأخلاقية أو الدينية. تعتمد الحقانية الأخلاقية للقانون على امتثاله للمبادئ الأخلاقية. كما تعتمد الحقانية الدينية أيضاً على توافقها مع الأعراف والقيم الدينية. رضا الناس ليس سبباً للحقانية ولا مؤشراً على عدم الحقانية. ولا يؤثر إقبال الناس على تطبيق القانون أو

إدبارهم عنه على القيم الأخلاقية أو القواعد الدينية. لكن موافقتهم أو ممانعتهم لها تأثير حاسم على شرعية القانون (صواب القانون أو خطأه). (انظر كديور، ٢٠٠٤) كما يرى الإمام علي (ع)، فإن تحقيق الحكومة الظاهرة يعتمد على موافقة الناس واختيارهم وقبولهم وهم المالك الرئيسي للحكومة. وعلى الرغم من أن الإمامة هي منصب إلهي، إلا أن الإمام يقول إنه قبل الحكومة بمبايعة الناس: « لَوْ لَا حُضُورُ الْحَاضِرِ وَ قِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ لَأَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا.» (الخطبة ٣) وهذا يعني أن الإدراك الخارجي للموقف الإلهي للإمامة سيكون ممكناً بقبول عام. أما الأئمة الآخرون الذين كانت لهم المكانة الإلهية المتمثلة في "حق الإمامة"، وبسبب عدم توفر الظروف الاجتماعية وغياب الشعب واستقباله، فلم يكن من الممكن تحقيق حكومتهم وإمامتهم الظاهرة (تشكيل الحكومة). كما يجب أن يضاف إلى ذلك أن القوانين والأحكام الواردة في الدين، بما في ذلك الإسلام، ذات طبيعة تتجاوز إرادة الإنسان وتتعامل مع أمور يصعب على معظم الناس اتباعها في إطار أحكام ثابتة ومتسامية، أما الأمور التي يمكن تحقيقها من خلال الحكمة الجماعية والتجربة الإنسانية فتُترك للناس أنفسهم. وعليه، فإن الإسلام والقرآن والسنة النبوية (ص) لا يتطرق للتعبير عن معايير العلوم التجريبية أو العلوم الإنسانية أو تفسير النظم السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ويرفض صراحة تقديم مقاربة سياسية معينة أو نظام اقتصادي أو إداري لجميع الأزمنة والأمكنة، ويقتصر عمله على تقديم بعض العموميات والمبادئ العامة، مما يعني إفساح المجال للتجربة الإنسانية والحكمة البشرية الجماعية والمبادرات المناسبة لمختلف الظروف الزمنية والمكانية. (كديور، ١٣٧٧: ٣٢١)

مقولة الحكومة

يشير مصطلح الحكومة في العلوم السياسية إلى مجموعة من الأفراد والمؤسسات التي تسن القوانين العليا في المجتمع وتنفذها بدعم من السلطة العليا التي لديها (أوستن، ١٣٧٤: ١٣) هناك آراء مختلفة فيما يتعلق بمقولة الحكومة ودورها في المجتمع: الأناركية أو اللاسلطوية هي فلسفة سياسية تعتبر الدولة ظاهرة غير أخلاقية وتسعى إلى إقامة مجتمع بلا دولة. يعتقد الأناركيون أن الدولة كانت تقليديا أداة للسيطرة على الشعب وقمعه، وأنه لا علاقة لها بمن هو المسؤول. يعتقد اللاسلطويون أنه يجب تفكيك مؤسسات الدولة بالكامل واستبدالها بمجموعة جديدة من العلاقات الاجتماعية التي لا تستند بأي حال من الأحوال إلى سلطة الدولة. (نيومان، ٢٠١٠: ١٠) لكن النظرة الليبرالية التي تدعو إلى تحقيق "المجتمع المدني"، تعتبر الدولة "شراً ضرورياً" وتعتقد أن الفرد والمجتمع يجب أن يكونا فاعلين وأن الدولة يجب أن تكون سلبية. لطالما دافعت الليبرالية كأيديولوجيا عن المجتمع المدني وحرياته ضد سلطة الدولة (نظري، ١٣٩١: ٨٩ و١١١) وفقاً للتعاليم الليبرالية، لا يتم حذف الدولة في المجتمع المدني ولكن لها دور ضئيل. من وجهة النظر هذه، يشير المجتمع المدني إلى هيكل يسعى إلى تقليص سلطة مؤسسات الدولة والحد من سلطتها من خلال السعي إلى إرساء الديمقراطية وتعزيزها وتوسيع الحريات المدنية. يجادل البعض بأن الخطاب الليبرالي في المراحل الأولى من الحداثة، من خلال اعتبار السلطة السياسية "شراً ضرورياً"، كان محاولة نظرية لتعريف المجتمع على أنه مستقل عن الدولة، لفصل مجال الفرد والأسرة والحياة الاقتصادية، و في النهاية لتحديد حدود سلطة الدولة الحديثة. (بشيريه، ١٣٧٨: ٣٨) تحدث البعض في عصر الحداثة عن مصطلح "الدولة القومية" وهو يعني الدولة التي تمثل الأمة وتحكم نظامها وأمنها ورفاهيتها. المبادئ والخصائص المعروفة للحكم في نموذج "الشعب – الحكومة" هي: احترام الحقوق السياسية المتساوية (المساواة بين المواطنين)، والالتزام بالانتخابات على أساس تصويت المواطنين، ومبدأ فصل السلطات في الحكومة، ومبدأ سيادة القانون، وليس الفرد. علاوة على ذلك، في هذا النوع من الحكومة، لا يمكن للدولة أن تقوض استقلالية وحرية عمل المجتمع (أو المجتمع المدني). أي أن الحكومة تحمي خصوصية الأفراد ومساحاتهم المعيشية في المجتمع وتضمن حقوق أفرادها. إنشاء آلية ديمقراطية هو سمة أخرى من سمات هذه الحكومة. (جلايي پور، ٢٠٠٩: ٣٥) من

وجهة النظر التعددية، يُعرَّف المجتمع على أنه مجموعة من الأفراد والجماعات التي تتنافس على السلطة السياسية. والسلطة هي حق من نال المناصب في سباق انتخابي (Vincent, 1992: 47-48) فيما يتعلق بشرعية الدولة، يؤمن البعض بنظرية الشرعية الإلهية للدولة ويعتبرون للملك أو السلطان أو الحاكم حق الولاية والسيادة من الله. لكن البعض يؤمن بالشرعية القانونية العقلانية، بحجة أن الشرعية تنبع من الاعتقاد بأن مجموعة معينة في السلطة قد مرت بعملية قانونية وأن سلوكهم محكوم بقواعد مكتوبة محددة. وكما يعتقد ماكس ويبر، استندت الحكومات الحديثة في الأصل على هذا النموذج. (Swedberg, 2005: 148).

فيما يتعلق برؤية الإسلام لمفهوم الدولة، يعتقد بعض علماء الاجتماع أن الإسلام ليس مجرد دين مقارنة بالديانات الأخرى، ولكنه أيضاً نظام دولة، وأن نظريته السياسية والقانونية قد تم تنفيذها بأشكال مختلفة. ومنذ البداية كان الإسلام حركة دينية وحركة سياسية. إذ أن حكومة المدينة المنورة قد عطلت النظام القبلي لشبه الجزيرة العربية وأوجدت وحدة سياسية وعقائدية بين القبائل المتحاربة. (بشيريه، ۱۳۹۷: ۲۳٤) إن استعراضاً موجزاً لتعاليم نهج البلاغة يظهر أن لمقولة "الحكومة" في نهج البلاغة دور أكثر بروزاً وجدية وجوهرية. أكد الإمام علي (ع) في نهج البلاغة مراراً وتكراراً على الحاجة إلى حكومة قوية: « وَ إِنَّهُ لَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ أَمِيرٍ بَرّ أَوْ فَاجِرٍ، يَعْمَلُ فِي إِمْرَتِهِ الْمُؤْمِنُ وَ يَسْتَمْتِعُ فِيهَا الْكَافِرُ وَ يُبَلِّغُ اللَّهُ فِيهَا الْأَجَلَ وَ يُجْمَعُ بِهِ الْفَيْءُ وَ يُقَاتَلُ بِهِ الْعَدُوُّ وَ تَأْمَنُ بِهِ السُّبُلُ وَ يُؤْخَذُ بِهِ لِلضَّعِيفِ مِنَ الْقَوِيِّ حَتَّى يَسْتَرِيحَ بَرٌّ وَ يُسْتَرَاحَ مِنْ فَاجِرٍ.» (الخطبة ٤٠) حسب هذه الخطبة من نهج البلاغة، فإن ضرورة وجود حكومة للمجتمع تتمثل في أنه حتى في أوقات الطوارئ، فإن الحكومة القمعية بكل قبحها أفضل من عدم وجود حكومة. ويرى الإمام علي (ع) في هذه الخطبة أن العمل الخاص للحكومات يتمثل في الاستقرار السياسي والعقلي والنفسي والعسكري في صد المعتدي وإعمال حقوق الضعيف. وهكذا، على عكس تعاليم المجتمع المدني التي تدعو إلى الحد الأدنى من الحكومة، يؤكد نهج البلاغة على الدور الأساسي للحكومة في إرساء النظام الاجتماعي وضمان حقوق المواطنين. يرى الإمام علي (ع) أن ضرورة تشكيل دولة وحكومة من أجل النظام الاجتماعي تعتبر أساسية لدرجة أنه حارب الخوارج في البداية، في عام ۳۸ هـ، والذين ادعوا أنهم في غنى عن حكومة بوجود القرآن، وعندما سمع الخوارج يهتفون: «لا حكمَ إلا لله» قال: «كَلِمَةُ حَقٍّ يُرَادُ بِهَا بَاطِلٌ، نَعَمْ إِنَّهُ لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ وَ لَكِنَّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ لَا إِمْرَةَ إِلَّا لِلَّهِ، وَ إِنَّهُ لَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ أَمِيرٍ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ.» (الخطبة ٤٠).

حقوق المواطنة

"يعرّف إيمانويل كانت القانون على أنه مجموعة من الشروط التي بموجبها يمكن للمرء أن يجمع بين سلطة كل شخص وسلطة الآخرين في تطبيق القانون العام للحرية." (كاتوزيان، ۲۰۱٦، ج۱: ٤٧) المواطن هو الشخص الذي هو مواطن في مدينة أو بلد وله الحقوق المتعلقة بها (صدري أفشار، ۱۳٦۹) وحقوق المواطنة هي الحقوق التي يتمتع بها المواطن كعضو في المجتمع، وهي ضرورية للمشاركة في الحياة السياسية. إن إلقاء نظرة على تاريخ الحقوق المدنية بعد عصر التنوير يظهر أن هذا الرأي، مثل نسيج الفكر السياسي الغربي، متجذر في نظرية "الحقوق الطبيعية" و "العقد الاجتماعي". (موحد، ۱۳۸۱: ۲٤) تتحقق مقولة "المواطنة" في المجتمع عندما يكون لجميع أفراد ذلك المجتمع جميع الحقوق المدنية والسياسية، ويشاركون في مختلف المجالات ولهم واجبات وعليهم مسؤوليات عن حقوقهم (كاووسي، ۱۳۹٥: ۹۰) لمفهوم المواطنة، أي الحقوق المتساوية للمواطنين، متطلبات لا يمكن تحقيقها بدون هذه المتطلبات. بما في ذلك: التمتع بالحقوق السياسية والمدنية.

الحقوق السياسية

الحقوق السياسية هي جزء من حقوق الإنسان التي تتعامل مع حقوق الإنسان في المجال العام فيما يتعلق بالسلطة السياسية. الحق في تقرير المصير السياسي هو

أهم حق سياسي. من أكثر النصوص الدينية فصاحة في مناقشة الحقوق السياسية للناس أقوال الإمام علي (ع) في نهج البلاغة. جاء في خطبة ألقاها على الناس في معركة صفين: فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ لِي عَلَيْكُمْ حَقّاً بِوِلَايَةِ أَمْرِكُمْ، وَ لَكُمْ عَلَيَّ مِنَ الْحَقِّ مِثْلُ الَّذِي لِي عَلَيْكُمْ، فالحقُّ ... لَا يَجْرِي لِأَحَدٍ إِلَّا جَرَى عَلَيْهِ، وَ لَا يَجْرِي عَلَيْهِ إِلَّا جَرَى لَهُ. (الخطبة ٢١٦).

الحقوق المدنية

القانون المدني يعني أن الشخص يتمتع بحقوق كعضو في المجتمع المدني ومن أجل حماية حياته وأنشطته الخاصة. يمنح عنصر الحقوق المدنية المواطنين الحق في الحرية الفردية، ويمنحهم عنصر القانون السياسي الحق في المشاركة في العمليات السياسية، ويشمل القانون الاجتماعي مجموعة من الحقوق الاقتصادية والرفاه الاجتماعي. (نظري، ١٣٩١: ١٠٥) على سبيل المثال، يعد عدم إفشاء الأسرار الخاصة للناس أحد الحقوق التي تخلق التزامات لكل من الأفراد والحكومة. يجب على الحكومة احترام خصوصية الأفراد وعدم تعريض الأمن الخاص للأفراد للخطر أو إفشاء أسرار عائلاتهم للآخرين. يؤكد الإمام علي (ع) في رسالته إلى مالك الأشتر على حق الناس: « وَلْيَكُنْ أَبْعَدَ رَعِيَّتِكَ مِنْكَ وَأَشْنَأَهُمْ عِنْدَكَ، أَطْلَبُهُمْ لِمَعَائِبِ النَّاسِ؛ فَإِنَّ فِي النَّاسِ عُيُوباً الْوَالِي أَحَقُّ مَنْ سَتَرَهَا، فَلاَ تَكْشِفَنَّ عَمَّا غَابَ عَنْكَ مِنْهَا، فَإِنَّمَا عَلَيْكَ تَطْهِيرُ مَا ظَهَرَ لَكَ، وَاللهُ يَحْكُمُ عَلَى مَا غَابَ عَنْكَ، فَاسْتُرِ الْعَوْرَةَ مَا اسْتَطَعْتَ» (الرسالة ٥٣).

الحرية السياسية

"الحرية السياسية هي مجموعة امتيازات يحتاجها أهل البلد للمشاركة في الحياة السياسية للمجتمع. تظهر هذه الامتيازات في شكل حقوق مدنية (حق التصويت، وحق الترشح، وحق الانضمام إلى الأحزاب السياسية) والحقوق السياسية (حرية تنافس الأفكار وحرية تحديد الحاكم) "(مير أحمدي، ٢٠٠٢: ٨٤) يعتقد البعض أيضاً أن: "الحرية السياسية هي حق الأفراد في ممارسة سيادتهم. إما بشكل مباشر أو من خلال انتخاب النواب". (جعفري لنكرودي، ١٣٦٣: ٣١) وقالوا أيضاً: الحرية السياسية هي تمتع الشخص بالقدرة على أن يفعل ما يشاء في إطار القانون دون أن يُدان في أفعاله أو أن يخضع لإرادة شخص آخر متغيرة وغير محددة وتعسفية. (صناعي، ١٣٩٣: ١٢٦) يعتقد "كوهين" أن: "الحرية السياسية تعني القيام بالأشياء المختلفة التي تتطلبها الحكومة. تشمل هذه الإجراءات بشكل أساسي حرية استخدام الوسائل التي يمكن من خلالها أن يسمع صوت المواطن ويكون له تأثير عملي على الحكومة "(كوهين، ١٣٧٤: ١٨٤) كما قال" مونتسكيو "في تعريفه: "بالنسبة لبعض الناس، تعني الحرية امتلاك السلطة لعزل شخص منحوه هم أنفسهم السلطة بمجرد أن يريد إساءة استخدام هذه السلطة وأن يصبح قمعياً" (مونتسكيو، ٢٠١٧: ٢٩٢) في وجهات نظر بعض المفكرين المسلمين، يتم تعريف الحرية سياسية على النحو التالي: "الحرية السياسية تعني أن الشعب هو مصدر السلطة، وأهم حق للشعب أن يكون لأعضائه، بشكل مباشر أو من خلال ممثليهم، الحق في الاختيار، والحق في الرقابة، والحق في تقييم أعمال الحاكم". (وافي، ٢٠١٦، ١٨٥) وفقاً لذلك، تعني الحرية السياسية أن لكل فرد في المجتمع الحق في التعبير عن آرائه التصحيحية والنقدية بحرية. لذلك، يجب على الحكومة توفير مساحة للناس للتعبير عن آرائهم الإصلاحية دون خوف. يقول الإمام علي (ع) للتمهيد لمثل هذا الجو: «فَلَا تُكَلِّمُونِي بِمَا تُكَلَّمُ بِهِ الْجَبَابِرَةُ وَ لَا تَتَحَفَّظُوا مِنِّي بِمَا يُتَحَفَّظُ بِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَادِرَةِ وَ لَا تُخَالِطُونِي بِالْمُصَانَعَةِ.» (الخطبة ٢١٦).

يمكن تلخيص المكونات الأساسية للحرية السياسية على النحو التالي:

١- حق السيادة الوطنية وإشراك الشعب في تشكيل الحكومة

٢- الرقابة العامة على الحكومة وحرية نقد الحكام

٣- الحكومة مسؤولة أمام الشعب

من خلال متابعة آيات وعبارات نهج البلاغة، يمكن رؤية أمثلة واضحة ومعبرة في كل حالة:

حق السيادة الوطنية وإشراك الشعب في تشكيل الحكومة

يشير هذا المؤشر إلى مقدار المشاركة التي يمكن أن يتمتع بها المواطنون في اختيار الحكومة والنظام السياسي. وفقاً لهذا المؤشر، كلما زاد عدد الأشخاص في المجتمع الذين يلعبون دوراً في تعيين الحكام والهيئات الحاكمة، ستكون الحياة الاجتماعية أكثر صحة وأماناً وازدهاراً. من أهم سمات الحكومة الإسلامية احترام الرأي العام وتنفيذ مطالب الشعب. هذا هو السبب في أن الإمام علي (ع) لم يكن على استعداد لتولي السلطة بأي طريقة ممكنة، لأنه يعتقد أن الحكومة يجب أن تقوم على مراعاة المعايير العقلانية والدينية وقبول الناس. وعلى الرغم من تعيين الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم له في حجة الوداع، لكنه لم يسعى قط إلى فرض حكمه على الناس. لذلك لما دعاه الناس لقبول الخلافة سنة ٣٥ هـ، حث الناس على إعفائه من قبول الخلافة فقال: « دَعُونِي وَ الْتَمِسُوا غَيْرِي ... وَ إِنْ تَرَكْتُمُونِي فَأَنَا كَأَحَدِكُمْ وَ لَعَلِّي أَسْمَعُكُمْ وَ أَطْوَعُكُمْ لِمَنْ وَلَّيْتُمُوهُ أَمْرَكُمْ وَ أَنَا لَكُمْ وَزِيراً خَيْرٌ لَكُمْ مِنِّي أَمِيراً.» (خطبة ٩٢) لأن صاحب الحكم في نظر الإمام علي (ع) هو الشعب، والسيادة له. بمعنى آخر، على الرغم من أن الإمامة هي منصب إلهي، ولكن في الأيام الأولى لتشكيل الحكومة الإسلامية في المجتمع، ذكر الإمام أن سبب قبول الحكومة كان وجود الأمة والإرادة العامة الناس: « أَمَا وَ الَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَ بَرَأَ النَّسَمَةَ لَوْ لَا حُضُورُ الْحَاضِرِ وَ قِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ وَ مَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ أَلَّا يُقَارُّوا عَلَى كِظَّةِ ظَالِمٍ وَ لَا سَغَبِ مَظْلُومٍ لَأَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا وَ لَسَقَيْتُ آخِرَهَا بِكَأْسِ أَوَّلِهَا وَ لَأَلْفَيْتُمْ دُنْيَاكُمْ هَذِهِ أَزْهَدَ عِنْدِي مِنْ عَفْطَةِ عَنْزٍ.» (الخطبة ٣)

الرقابة العامة على الحكومة وحرية نقد الحكام

إن أحد شروط تأسيس المجتمع المدني هو خلق الروافع اللازمة للرقابة الاجتماعية. إن العامل الأكثر فاعلية للسيطرة على سلطة الحكام هو الشعور بالمسؤولية من قبل الناس والاهتمام بحكم وإدارة المجتمع وانتقاد تصرفات حكام المجتمع وسلوكهم. يجب على الحكام قبول "النصائح الخيرة" و "النقد البناء" و "التحذيرات الرحيمة". هذه الميزة هي علامة واضحة على التفاعل الحقيقي بين الحكومة والشعب. كما يقول الإمام علي (ع) في نهج البلاغة: «وَ أَمَّا حَقِّي عَلَيْكُمْ فَالْوَفَاءُ بِالْبَيْعَةِ وَ النَّصِيحَةُ فِي الْمَشْهَدِ وَ الْمَغِيبِ» (الخطبة ٣٤) يشجع أصحابه على إسداء النصح والصدق: « فَأَعِينُونِي بِمُنَاصَحَةٍ خَلِيَّةٍ مِنَ الْغِشِّ سَلِيمَةٍ مِنَ الرَّيْبِ.» (خطبة ١١٨) كما يطلب من الناس أن يساعدوه في التصحيح وإعادته إلى الحق. « وَ إِنِّي أُذَكِّرُ اللَّهَ مَنْ بَلَغَهُ كِتَابِي هَذَا لَمَّا نَفَرَ إِلَيَّ، فَإِنْ كُنْتُ مُحْسِناً أَعَانَنِي، وَ إِنْ كُنْتُ مُسِيئاً اسْتَعْتَبَنِي.» (الرسالة ٥٧)

وفقاً لديفيد بيثام، تنقسم عملية ممارسة الرقابة العامة على الحكومة إلى أربعة أبعاد مختلفة: الأول انتخابات حرة ونزيهة، والثاني هو حكومة مفتوحة وخاضعة للمساءلة، والثالث هو الحقوق والحريات المدنية والسياسية، والرابع هو المجتمع المدني. (بيثام، ٢٠٠٤: ٢٦٩). إن مبدأ "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" هو أفضل رافعة للرقابة الاجتماعية، شريطة أن نخرج هذا المبدأ من بُعد المشورة الفردية ووسائل ممارسة سلطة الهيئة الحاكمة على الناس، وتعريفها بمعنى الرقابة العامة من قبل أفراد المجتمع على بعضهم البعض والرقابة على المسؤولين. يؤدي مبدأ الرقابة العامة في الفكر الديمقراطي إلى إنشاء هيئات رقابة محددة وآليات قانونية معينة مثل الانتخابات الحرة والنزيهة للمجلس التشريعي ورئيس الحكومة، والمساءلة الحكومية المباشرة وغير المباشرة في المجالات السياسية والقانونية والمالية، واستقلال السلطات التشريعية والقضائية عن التنفيذية والحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، والحق في اللجوء إلى المحاكم وأنشطة الجمعيات والمنظمات المستقلة عن الحكومة. تُمارس هذه الرقابة العامة في هيكل المجتمع المدني من خلال أدوات مثل الصحافة المستقلة والأحزاب الحرة والنقابات وما إلى ذلك. لكن في تاريخ الحكومات الإسلامية، لم تكن هناك مؤسسة شعبية للإشراف على أداء الحكومة، ولم يتم تصور آلية محددة للرقابة العامة على المسؤولين. وبالمقابل فقد تم إنشاء مؤسسات حكومية لتطبيق مبدأ

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومراقبة سلوك الحكومة.

مسؤولية الحكومة أمام الشعب

في منطق الإمام علي (ع)، الإمام والحاكم هو الوصي والحارس على حقوق الناس وهو مسؤول أمامهم، وإذا كان من المقرر أن يكون أحدهما (الحاكم أو الشعب) للآخر، فالحاكم هو للشعب، والشعب ليس للحاكم (مطهري: ١٢٨) حيث يجب أن يطلب من الناس استجوابه في إعمال حقوقه. ويقول: « وَ رُبَّمَا اسْتَحْلَى النَّاسُ الثَّنَاءَ بَعْدَ الْبَلَاءِ؛ فَلَا تُثْنُوا عَلَيَّ بِجَمِيلِ ثَنَاءٍ لِإِخْرَاجِي نَفْسِي إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَ إِلَيْكُمْ مِنَ التَّقِيَّةِ [الْبَقِيَّةِ] فِي حُقُوقٍ لَمْ أَفْرُغْ مِنْ أَدَائِهَا وَ فَرَائِضَ لَا بُدَّ مِنْ إِمْضَائِهَا.(الخطبة ٢١٦) ويؤكد أنه لا يعتبر نفساً معصوماً عن الخطأ، لذلك لا يجب أن يتجنبوا قول الحق أو تقديم المشورة. « فَلَا تَكُفُّوا عَنْ مَقَالَةٍ بِحَقٍّ أَوْ مَشُورَةٍ بِعَدْلٍ، فَإِنِّي لَسْتُ فِي نَفْسِي بِفَوْقِ أَنْ أُخْطِئَ وَ لَا آمَنُ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِي إِلَّا أَنْ يَكْفِيَ اللَّهُ مِنْ نَفْسِي مَا هُوَ أَمْلَكُ بِهِ مِنِّي؛ فَإِنَّمَا أَنَا وَ أَنْتُمْ عَبِيدٌ مَمْلُوكُونَ لِرَبٍّ لَا رَبَّ غَيْرُهُ. (الخطبة ٢١٦).

الخاتمة والاستنتاجات

١- في نظام اجتماعي ديناميكي، يتم الاعتراف بالحقوق الفردية والاجتماعية للبشر، بما في ذلك الحق في المواطنة، والحق في تقرير المصير السياسي، وحرية التعبير، وحرية الفكر، إلخ . وبعد ذلك يمكننا التحدث عن واجبات الأفراد ومهامهم ومسؤولياتهم الاجتماعية. لأن "الحق" و "الواجب" وجهان لعملة واحدة. بعبارة أخرى، لا يمكن للمجتمع الذي لا يعترف بحقوق الأفراد أن يحاسبهم. كما ورد في الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "لكل فرد مسؤوليات فقط تجاه ذلك المجتمع الذي يمكّنه من النمو بحرية وبشكل شامل."

٢- تناول نهج البلاغة مفهوم الحقوق الفردية والاجتماعية والمدنية وحقوق المواطنة للإنسان بعبارات عديدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأساليب العملية للإمام علي (ع) في حكمه السياسي تظهر العديد من الأمثلة على إعمال هذه الحقوق.

٣- في دراسة مقارنة للمقاربات النظرية لـ "المجتمع المدني" مع تعاليم نهج البلاغة، نجد أنه بالحفاظ على مستوى الإيمان وأداء الواجبات الدينية، يمكن تقييم واجبات المجتمع المدني وتثمينها وإنشاء الانسجام في التدين ومتطلبات المجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحقوق مثل الحق في المواطنة، وحرية التعبير، وحرية الفكر، والحق في تقرير المصير، والحق في الرقابة على الحكام ومساءاتهم وما إلى ذلك، وهي المتطلبات الأساسية لقبول المجتمع المدني، موجودة في تعاليم نهج البلاغة. لذلك يبدو أنه بغض النظر عن بعض الأسس النظرية للمجتمع المدني وفيما يتعلق بالإنجازات القانونية والاجتماعية وبعض النماذج العملية للمجتمع المدني، يمكن إقامة علاقة منطقية بين مفهوم المجتمع المدني والمجتمع الديني، وفي ضوء ذلك التنسيق، تقديم تعريف شامل أيضاً للمجتمع المدني الديني (القائم على الدين).

٤- إن مفهوم المجتمع المدني كغيره من المفاهيم مثل: الجمهورية، الفصل بين السلطات، النظام البرلماني، النقابات العمالية، الصحافة المستقلة، الحزب، الديمقراطية، الانتخابات، الاستفتاءات، إلخ وهي الآليات والنماذج العملية لتأمين الحقوق المدنية، غير موجودة بهذه الكلمات والمصطلحات في أدبيات نهج البلاغة، وأساساً لم تكن هذه الكلمات مستخدمة في الأنظمة السياسية لتلك الفترة. لكن هذه المفاهيم، التي هي إنجاز للعالم الجديد، تتماشى مع الأهداف الإسلامية، حيث أن نتاج تعاليم نهج البلاغة يؤكد في نهاية المطاف على توفير الحقوق المتساوية للبشر والحفاظ على الكرامة الإنسانية للأفراد في المجتمع وسيطرتهم على مصيرهم.

٥. في فلسفة السياسة، يعتبر منع فساد السلطة واستراتيجيات السيطرة عليها من القضايا الأساسية. إن أحد شروط تأسيس المجتمع المدني هو خلق الروافع اللازمة للرقابة الاجتماعية. إن مبدأ "الأمر

بالمعروف والنهي عن المنكر" هو أفضل رافعة للرقابة الاجتماعية، شريطة أن نخرج هذا المبدأ من بُعد المشورة الفردية ووسائل ممارسة سلطة الهيئة الحاكمة على الناس، وتعريفها بمعنى الرقابة العامة من قبل أفراد المجتمع على بعضهم البعض والرقابة على المسؤولين. تُمارس هذه الرقابة العامة في هيكل المجتمع المدني من خلال أدوات مثل الصحافة المستقلة والأحزاب الحرة والنقابات وما إلى ذلك. هذه أساليب عملية لا تتعارض مع المبادئ الدينية، ويمكن أن تكون أيضاً أداة لتحقيق أهداف المجتمع الديني. بعبارة أخرى، فإن تنظيم عملية إعمال الحقوق الاجتماعية للإنسان من خلال الأساليب والنماذج المقترحة في المجتمع المدني هو أمر معقول ومقبول من وجهة نظر الإسلام.

٦- في مقارنة مبدأ الرقابة العامة (المقترح في المجتمع المدني) بالواجب الشرعي "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، تجدر الإشارة إلى أن مبدأ الرقابة العامة على فكرة الديمقراطية وتعاليم المجتمع المدني، يؤدي إلى إنشاء هيئات رقابة وتقنين آليات معينة. لكن في تاريخ الحكومات الإسلامية، لا توجد آلية محددة للرقابة العامة على عمل المسؤولين. لذلك، يبدو أننا بحاجة إلى إعادة تعريف مبدأ "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" من أجل خلق مؤسسات توفر الحقوق المدنية في المجتمع الإسلامي.

شماره ٢، صص ٣٢-٥٤.

المصادر

آستین، ربی (١٣٧٤ ش). حکومت، آشنایی با علم سیاست. ترجمه: لیلاسازگار. تهران: مرکز نشر دانشگاهی.

بشیریه، حسین (١٣٧٨ ش). تاریخ اندیشه‌های سیاسی در قرن بیستم. تهران: نشر نی.

بشیریه، حسین (١٣٧٨ ش). جامعه مدنی و توسعه سیاسی در ایران معاصر: گفتارهایی در جامعه شناسی سیاسی. تهران: مؤسسه نشر علوم نوین.

بشیریه، حسین (١٣٩٧ ش). جامعه‌شناسی سیاسی. تهران: نشر نی.

بیات، عبد الرسول (١٣٨٦ ش). فرهنگ واژه‌ها. تهران: انتشارات اندیشه و فرهنگ دینی.

بیتام، دیوید (١٣٨٣ ش). دموکراسي و حقوق بشر. ترجمه: محمدتقي دلفروز. تهران: طرح نو.

پاتنام، رابرت (١٣٩٢ش). دموکراسی و سنت‌های مدنی. ترجمه: محمدتقی دلفروز. تهران: نشر جامعه‌شناسان.

تاجبخش، کیان (١٣٩٤ ش). آرمان شهر: فضا، هویت و قدرت در اندیشه اجتماعی معاصر. ترجمه: افشین خاکباز. تهران: نشر نی.

جعفری لنگرودی، محمد جعفر (١٣٦٣ ش). ترمینولوژی حقوق. تهران: بنیاد راستا.

جلایی پور، حمیدرضا (١٣٨٨ ش). «جامعه و دولت معاصر در ایران». مجله جامعه‌شناسی ایران. دوره ١٠.

جهانبگلو، رامین (١٣٩٢ ش). «ده عملکرد مهم جامعة مدنی». نشست انجمن فلسفیِ آکورا. کانادا. دانشگاه تورنتو.

حنایی، محمد سعید (١٣٧٨ ش). «مدینه احرار: درباره لیبرالیسم. استبداد شرقی و اسلام». مجلة کیان. ش٤٨. ص٦٣-٦٠

خاتمی، سید محمد (١٣٧٦ ش). سخنرانی در افتتاحیة کنفرانس اسلامی. ایران. تهران: تاریخ ١٣٧٦/٠٩/١٨.

درزی، قاسم (١٣٩٥ ش). «الزامات روش‌شناختی مطالعات میان‌رشته‌ای قرآن کریم»، دو فصلنامه مطالعات قرآن و حدیث سال دهم. شماره ١٩. صص ٣٥-٧١.

دوپاکیه، کلود (١٣٣٢ ش). مقدمه تئوری کلی و فلسفه حقوق. ترجمه علی محمد طباطبایی. تهران: انتشارات دانشگاه تهران.

راگین، چارلز (١٣٨٨ ش). روش تطبیقی فراسوی راهبردهای کمّی و کیفی. ترجمه: محمد فاضلی. تهران: انتشارات آگاه.

صالح، صبحی (١٤١٤ ق). نهج البلاغه امام علی بن ابی طالب (ع). گردآوری: شریف الرضی. قم: دارالهجره.

صناعی، محمود (١٣٩٣ ش). آزادی فرد و قدرت دولت. تهران: انتشارات هرمس.

کاتوزیان، ناصر (۱۳۹۵ ش). فلسفة حقوق. تهران: انتشارات گنج دانش.

کاوسی، اسماعیل، مهدی حسینی‌راد (۱۳۹۵ ش). راهکارهای ارتقای حقوق شهروندی از منظر حضرت علی. فصلنامه حقوق اداری. سال دوم. شماره ۷.

کدیور، محسن (۱۳۷۷ ش). «حقوق سیاسي مردم در اسلام (حق تعیین سرنوشت)»، فصلنامه گفتمان. شماره ۲. صص ۳۲۱-۳۴۴.

کدیور، محسن (۱۳۸۳ ش). «اسلام و دموکراسی، سازگاری یا ناسازگاری»، همایش بین‌المللي دین و دموکراسي، مرکز مطالعات اسلام و دموکراسي (CSID) و دانشگاه فردوسي مشهد.

کوهن، کارل (۱۳۷٤ ش). دموکراسی. ترجمه فریبرز مجیدی. شرکت سهامی انتشارات خوارزمی. – مارش. دیوید و استوکر (۱۳۷۸ ش). روش و نظریه در علوم سیاسی. ترجمه: امیر محمد حاجی یوسفی. تهران: پژوهشکده مطالعات راهبردی.

محقق داماد، سید مصطفي؛ وصالي، سید سعید (تابستان ۱۳۸۹). «نهج‌البلاغه و حقوق عمومي». فصلنامه پژوهش‌هاي نهج البلاغه. صص۱۲٤-۱۵۰.

مطهری، مرتضی (۱۳٦۸ ش). سیری در نهج البلاغه. قم: انتشارات صدرا.

مطهری، مرتضی (۱۳۷۲ ش). سیری در سیرة ائمة اطهار (ع). تهران: انتشارات صدرا.

منتسکیو، شارل لوئی (۱۳۹٦ ش). روح القوانین، ترجمه علی اکبر مهتدی. تهران: انتشارات امیرکبیر. چاپ چهاردهم.

موحد، محمدعلی (۱۳۸۱ ش). در هوای حق و عدالت. از حقوق طبیعی تاحقوق بشر. تهران: نشر کارنامه.

میراحمدی، منصور (۱۳۸۱ ش). آزادی در فلسفه سیاسی اسلام. قم: بوستان کتاب.

نظری، علی‌اشرف (۱۳۹۱ ش). سوژه. قدرت و سیاست. تهران: انتشارات آشیان.

وافی، علی عبد الواحد (۲۰۱٦ م). حقوق الانسان فی الاسلام. مصر: دار نهضه للطباعه و النشر.

وثوقی، منصور، اکبر نیک خلق (۱۳۷۸ ش). مبانی جامعه‌شناسی. تهران: انتشارات بهینه.

هابرماس، یورگن (۱۳۹٤ ش). بحران مشروعیت. ترجمه: جهانگیر معینی. تهران: انتشارات گام نو.

هانتینگتون، ساموئل (۱۳۷۵ ش). سازمان سیاسی در جوامعِ دستخوشِ دگرگونی. ترجمه: محسن ثلاثی. تهران: نشر علم.

هرسیج، حسین (۱۳۸۰ ش). «روش مقایسه‌ای: چیستی، چرایی و چگونگی به‌کارگیری آن در علوم سیاسی»، مجله دانشکده علوم اداری و اقتصاد. دانشگاه اصفهان. سال ۱۳، شماره ۱.

Collier, David (1993). *The Comparative Method*, Washington, d.c: American political Science Association.

Freeden, Michael & Andrew Vincent (2013). *Camparative Study of Political Thought Theorizing Practices*, New York: Routledge.

Newman,Saul (2010). *The Politics of Postanarchism*. Edinburgh University Press.

Sartori,Giovanni (1991). *Comparing and Miscomputing*, Journal of Theoretical Politics, 3. 243-257.

Swedberg, Richard & Agevall, Ola (2005). *The Max Weber dictionary: key words and central concepts*. Stanford University Press

Vincent, A. W (1992). *The Hegelian State and İnternational Politics,* Oxford: Basil Blackwell.

Williams, Glyn (1992): *Sociolinguistics. A sociological critique*. London: Routledge.

تبیین رهیافت‌های نظری جامعه مدنی و مقایسة آن با آموزه‌های نهج البلاغه

ابراهیم فتح الهي*

تاریخ دریافت: ۱۳۹۹/۰۷/۱۳ **تاریخ پذیرش: ۱۳۹۹/۱۱/۲۰**

استادیار الهیات، دانشگاه پیام نور، ایران

چکیده

تأمین حقوق فردی و اجتماعی انسان از جمله حقّ شهروندی، حقّ تعیین سرنوشت سیاسی، آزادی بیان، آزادی اندیشه و... از جمله مسائلی است که در دیدگاههای جامعة مدنی مورد تأکید قرار می گیرد. بخش عمده ای از این حقوق را می توان در منطق نهج البلاغه نیز شاهد بود. نگارنده در این مقاله، با استفاده از روش مقایسه ای و تحلیل مفهومی، ضمن بررسی مقایسه ای رهیافت های نظری «جامعة مدنی» با آموزه های نهج البلاغه، در پی یافتن پاسخی برای این پرسش است که آیا بر اساس تعالیم نهج البلاغه می توان با حفظ مراتب ایمان و عمل به وظایف دینی، به تکالیف جامعه مدنی نیز بها داد و به نوعی هماهنگی در دینداری و لوازم جامعه مدنی ایجاد کرد؟ همچنین، آیا از دیدگاه نهج البلاغه انسان در جامعه دینی فقط مکلّف به اجرای دستورات دینی است یا حقوقی مثل حقّ شهروندی، آزادی بیان، آزادی اندیشه، حقّ تعیین سرنوشت سیاسی و حقّ نظارت بر حاکمان، که در جامعه مدنی به آن ها تأکید می شود، نیز دارد؟ بر اساس یافته های تحقیق می‌توان گفت: با صرف نظر از برخی مبانی نظری جامعه مدنی و با عطف نظر به دستاوردهای حقوقی و اجتماعی و برخی الگوهای عملی جامعه مدنی می‌توان رابطه ای منطقی بین مفهوم جامعه مدنی با جامعه دینی برقرار کرد.

کلیدواژه‌ها: جامعه مدنی، نهج البلاغه، قانون، دولت، حقوق شهروندی.

COPYRIGHTS
© 2021 by the authors. Lisensee PNU, Tehran, Iran. This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY4.0) (http:/creativecommons.org/licenses/by/4.0)